النقابة

نشرة داخلية تصدرها النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والالبسة في الأردن/ العدد (٩٥) آذار ٢٠٢٣

عضو الاتحاد العام لعمال الأردن | عضو الاتحاد العربي للنسيج / القاهرة | عضو الاتحاد الدولي / جنيف

حكمة العدد

لا تتكلم وأنت غاضب، حتى لا تقول حديث تندم عليه طوال حياتك».

الضمان الاجتماعي ملاذ العمال وحمايته واجبة

في اليوم العالمي للمرأة .. النقابة تطالب بتعديل القوانين لتحقيق المساواة

كلمة رئيس النقابة

من اجل إصلاح إداري واقتصادي شامل

❖ فتح الله العمراني

تحدث جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين خلال المرحلة الماضية عن آليات تطوير الدولة سواء من الناحية السياسية من خلال رعاية الأحزاب وتعزيز دورها في الحياة السياسية والبرلمانية والشعبية، وتحدث عن رؤية اقتصادية مهمة تساهم في حل الكثير من المشاكل التي تعاني منها الموازنة العامة من خلال اتباع سياسة الاعتماد على الذات واستثمار الرقعة الزراعية بشكل أوسع، كما اشر جلالته في كثير من المناسبات لأهمية تطوير القطاع العام وجعله اكثر ديناميكية وحيوية واستمرارية.

الأردن فعلا قطع شوطا مهما في إرساء القواعد لتحديث الدولة وتعزيز منعتها، وذلك من خلال إطلاق رؤية للتحديث الاقتصادي واعتبارها ملزمة للحكومات باعتبارها معيار لقياس أدائها والتزامها أمام مجلس الأمة.

فالتحديث الشامل بمساراته السياسية والاقتصادية والإدارية يشكل بكل جوانبه مشروعا وطنيا كبيرا، يجب أن تدور حوله كل الأهداف الوطنية وتسخر الجهود والموارد لتحقيقه، ومؤسسات الدولة عليها تبني مفهوم جديد للإنجاز الوطني يلمس نتائجه المواطنون، واي تراجع أو تردد في تنفيذ هذه الأهداف سيكون لها انعكاسات سلبية.

أن هدف مسار التحديث الاقتصادي هو تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص التشغيل والاستثمار بالاستناد إلى العمل الاستراتيجي، حتى تعود الحيوية إلى كل القطاعات الإنتاجية ويتعافى الاقتصاد من جديد، وهذا مفهوم يتوجب التعامل معه بكل قوة، كما ان التحديث السياسي والاقتصادي لا يكتملان دون إدارة عامة كفؤة، توفر أفضل الخدمات للمواطنين وتعتمد التكنولوجيا الحديثة وسيلة لتسريع الإنجاز ورفع مستوى الإنتاجية.

المؤمل ان يخدم هذا التحديث أهداف التنمية ويعمل لتمكين الشباب والمرأة ويسهم في إيجاد قيادات جديدة تبعث الحيوية في مؤسسات الدولة ويكون لها الحضور الفاعل في مجلس النواب وفي حكومات المستقبل.

ان النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والالبسة تؤمن ان مبادئ العدالة والكرامة الوطنية، والتحديث تحت سيادة القانون، الذي يجب أن يطبق على الجميع، هما الأساس في تنفيذ الرؤية الملكية المتطورة، فالرؤية واضحة ولا خيار سوى العمل والإنجاز لبناء الأردن الجديد، دولة حديثة أساسها المشاركة والمواطنة الفاعلة وسيادة القانون وتكريس كل الإمكانيات للتنمية.

إن رؤية التحديث الاقتصادي، واعدة وطموحة، وقد تكون طوق نجاة للأردن، وأبرز وأهم ما فيها أنها تتحدث عن الارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، فمشاريع وبرامج التنمية التي اعتُمدت في العقود الماضية لم تترك أثرها على حياة الناس، ولم تجلب لهم الازدهار، واختصرها جلالة الملك بقوله «نريده مستقبلا نستعيد فيه صدارتنا في التعليم، وننهض فيه باقتصادنا، وتزداد فيه قدرة قطاعنا العام وفاعليته، ويزدهر قطاعنا الخاص، فتزداد الفرص على مستوى متكافئ، ونواجه الفقر والبِطالة بكل عزم، وينطلق شبابنا في آفاق الريادة والابتكار».

لك أن تعلم

لك ان تعلم ان الاتفاقية القطاعية التي وقعتها النقابة مع اصحاب العمل اشارت لجملة من الامتيازات التي ستحصل عليها العاملات الأردنيات ابرزها زيادة سنوية، وتوفير المواصلات ووجبة غذاء وحضانة لأطفال العمال، كما ان المادة السادسة من الاتفاقية وتحت عنوان (السلم الوظيفي والزيادة السنوية للعمال والمشرفين) قالت انه يقصد بمصطلح العامل كل شخص يعمل في القطاع ويتقاضى أجرا شهريا يقل عن (٤٠٠) دينار أردني سواء أكان الاجر نقدا أو عينا، ويمنح العامل وبغض النظر عن جنسيته زيادة سنوية نقدية على النحو التالي: يمنح كل عامل جديد كان قد أتم عاما واحدا أو أكثر من تاريخ تعيينه لدى صاحب العمل زيادة مقدارها خمسة دنانير تضاف مباشرة إلى الاجر الحالي للعامل، ويمنح كل عامل جديد لم يتم عاما واحدا من تاريخ تعيينه لدى صاحب العمل زيادة على الاجر مقدارها خمسة دنانير بمجرد إتمامه سنة في العمل من تاريخ تعيينه، ومن ثم بشكل سنوي بعد ذلك خلال مدة سريان هذا العقد.

الضمان الاجتماعي ملاذ العمال وحمايته واجبة

فعلت الحكومة خيرا عندما لم تعتمد النسخة الأولى من التعديلات التي أرسلتها مؤسسة الضمان الاجتماعي على قانون الضمان واكتفت المؤسسة لاحقا بتعديلات محدودة الغت بموجبها بنود خاصة بالتقاعد المبكر وإعادة النظر في الحسبة التقاعدية، ما أثار ارتياحاً في أوساط العمال.

وأكدت مؤسسة الضمان الاجتماعي إلغاء التعديلات المقترحة على التأمين الصحي المتعلقة بسن التقاعد المبكر وتقاعد الشيخوخة ورفع سن التقاعد المبكر للعاملين في المهن الخطرة وحسبة الراتب التقاعدي، حيث جرى إسقاط التعديلات غير المدعّمة بدراسات إكتوارية مفصلة وواضحة.

وتم الغاء المسودة الاولى لقانون الضمان بالتوافق ما بين مجلس إدارة المؤسسة ولجنة التنمية الاقتصادية الوزارية حيث تم التوافق على إلغاء التأمين الصحي، وذلك لإفساح المجال لإجراء المزيد من الدراسات الاكتوارية بالشراكة مع الأطراف المعنية الأخرى وكذلك إلغاء رفع سن تقاعد الشيخوخة حيث ستبقى عند (٦٠ عاماً) للذكر و(٥٥) للأنثى.

وكان القانون المعدل قبل إعادة النظر فيه تضمن رفع سن تقاعد الشيخوخة للذكور من ٦٠ إلى ٦٢ عاماً والإناث من ٥٥ إلى ٥٩ عاماً لمن تقل اشتراكاتهم عن ٣٦ شهراً (٣ سنوات) وإلغاء التقاعد المبكر لكل من تقلّ اشتراكاته عن ٨٤ شهراً (٧ سنوات)، وفي التعديل الثاني جرى إسقاط التعديلات الواردة على شروط التقاعد المبكر والاحتفاظ بالنصوص الحالية القائمة في القانون دون أي تعديل، وإلغاء أية تعديلات على معادلة احتساب الراتب التقاعدي بإدخال كامل سنوات الاشتراك في الحسبة التقاعدية والاحتفاظ بالنصوص القائمة في القانون دون تعديل وإلغاء رفع سن التقاعد المبكر للمهن الخطرة.

ان النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والالبسة التي طالبت سابقا بسحب التعديلات ترحب باستجابة الحكومة ومجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي لمطالب النقابات العمالية ومنها نقابتنا والمجتمع المدني بإلغاء بعض التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي، حيث ان الاستماع لوجهات النظر يؤشر لوعي وإدراك لأهمية التشاركية في أي تعديلات حالية او مستقبلية تخص العمال سواء كانت تلك التعديلات تتعلق بقانون الضمان او قانون العمل.

اننا في هذا المقام نؤكد للجميع إن تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية أمر في غاية الأهمية لتحسين أوضاع العاملين في مختلف القطاعات، سيما وان مستقبل مئات الآلاف مرتبط بمؤسسة الضمان الاجتماعي، وبالتالي يجب أن تكون هنالك دراسات إكتوارية باستمرار بهدف الوقوف على الوضع المالي الحقيقي للضمان ومعرفة المتطلبات اللازمة لتعزيز قدرته المالية، والذهاب لحث المؤسسة وذراعها الاستثماري لجهة التركيز على الجوانب الاستثمارية لتنمية موجودات المؤسسة وزيادة قدرتها على تغطية الالتزامات التأمينية وتطويرها.

اننا في النقابة لسنا ضد إيجاد تامين صحي للعمال من خلال المؤسسة ولكننا في الوقت عينه نعتقد جازمين ان تصميم تأمين صحي لائق لجميع مشتركي الضمان الاجتماعي ومتقاعديه ومنتفعيه يتوجب ان يستند لأسس عادلة يتحمل كلفها مختلف الأطراف ذات العلاقة من حكومة وأصحاب عمل.

وفي هذا الصدد فأننا في النقابة نحث مؤسسة الضمان الاجتماعي وأجهزتها التفتيشية لتعزيز جولاتها التفتيشية ووقف اية انتهاكات لأجور العمال وظروف عملهم وحقوقهم، كما اننا في النقابة نتحفظ على بعض التعديلات التي تتعلق بتخفيض اشتراكات المؤمن عليهم دون سن الـ٣٠ عاما، اذ اننا نرى ان ذلك سيؤثر بشكل كبير على ملائة مؤسسة الضمان، ونرى ان في تلك المادة تجاوز للدستور الذي يقول ان الأردنيين امام القانون سواء وبالتالي لا يجوز ان يكون نسبة اشتراكات من هم دون ٣٠ عام مختلفة عن المشتركين الاخرين.

تتقدم النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والالبسة بخالص التهاني والتبريكات لجميع العمال عامة وعمال القطاع خاصة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك وندعو الله ان يكون العام القادم عام خير وعافية على الجميع وعلى الوطن وشعبه.

وكل عام وأنتم والأردن بألف خير

في اليوم العالمي للمرأة .. النقابة تطالب بتعديل القوانين لتحقيق المساواة

منذ أكثر من قرن، والناس في كل أنحاء العالم يحتفلون بيوم الثامن من مارس/ آذار باعتباره يوما خاصا بالمرأة، وانبثق اليوم العالمي للمرأة عن حراك عمالي، ثم أصبح حدثا سنويا اعترفت به الأمم المتحدة، واحتفل باليوم العالمي للمرأة لأول مرة عام ١٩١١، في كل من النمسا والدنمارك وألمانيا وسويسرا، وأصبح الأمر رسميا عام ١٩٧٥ عندما بدأت الأمم المتحدة بالاحتفال بهذا اليوم.

وأصبح اليوم العالمي للمرأة موعدا للاحتفال بإنجازات المرأة في المجتمع وفي المجالات السياسية والاقتصادية، في حين أن جذوره السياسية تقوم على فكرة الإضرابات والاحتجاجات المنظمة لنشر الوعي حول استمرارية عدم المساواة بين الرجال والنساء.

لم يكن تخصيص يوم بعينه ليكون يوم المرأة العالمي، ولم يتم تحديد ذلك إلى أن جاء إضراب في زمن الحرب العالمية الأولى وكان ذلك عام ١٩١٧، وحينها طالبت نساء روسيات "بالخبز والسلام"، ومع دخول الإضراب يومه الرابع، أجبر القيصر على التخلي عن الحكم، ومنحت الحكومة المؤقتة النساء حق التصويت.

ان النقابة وهي تحتفل بهذا اليوم فأنها تطالب بتعديل القوانين التي تميّز ضد النساء والفتيات، والتعامل مع المرأة باعتبارها كاملة الأهلية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص في كل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، وضمان حصول المرأة على حق تقرير المصير في الحيّز الخاص وفي الحيّز العام، وتنقية القوانين الأردنية، ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها الأردن، وعلى رأسها اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وتهيئة البيئة الاجتماعية لمساهمة المرأة في سوق العمل، بدءًا من توفير شبكة مواصلات تستجيب لاحتياجات النساء إلى توفير دور الحضانة في كل المواقع بما يكفل عمل المرأة في كل الظروف والمهن.

وفي هذا اليوم نحيي كل النساء في مختلف أنحاء العالم والعالم العربي والنساء الأردنيات، والعاملات في قطاع الغزل والنسيج على وجه الخصوص.

ورشات عمل حول العمال ذوي الإعاقة

عقدت النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والالبسة بالتعاون مع المجلس الأعلى لذوي الإعاقة وبتنسيق من قبل مشروع عمل أفضل/ الأردن التابع لمنظمة العمل الدولية سلسلة ورشات عمل خاصة بالعمال ذوي الإعاقة؟

وجرى خلال الورشات التي عقدت في مكاتب النقابة في مدينة التجمعات الصناعية والمكاتب الأخرى الحديث عن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ونظام التشغيل، وكذلك عن قانون الضمان الاجتماعي والامتيازات التي منحها للعمال.

وجرى خلال الورشات التطرق الى قانون العمل والمواد المتعلقة بالعمال وخاصة العمال ذوي الإعاقة وقانون الضمان الاجتماعي، وتم الإشارة أيضا الى مهام لجنة تكافؤ الفرص والنظام الالكتروني، وتحدث في ورشات العمل كل من رزان الكردي ولارا ياسين وشامان المجالي ومالك المعايطة وفادي أبو الحج وبثينة فريحات.

النقابة تدعو أصحاب العمل لتنفيذ خطة طوارئ تتعلق بالعوامل الطبيعية

تدعو النقابة العاملة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والالبسة أصحاب العمل والشركات والمصانع لتنفيذ خطة استجابة للعوامل الطبيعية وخاصة الزلازل، وتنفيذ تمارين لتدريب العمال في مواقع العمل والسكنات وتوعية العمال بطرق الاخلاء الامنة، التي يتوجب عليهم تنفيذها في حال وقوع عوامل طبيعية مثل الزلازل والاعاصير والحريق وغيرهما.

إن أهمية وجود برامج صحة وسلامة مهنية في مكان العمل لا يمكن تجاهلها، فهناك العديد من المنافع التي تتأتى من مثل هذه البرامج، ومنها زيادة الانتاجية وتحسين ممارسات العمل وتقليل وقوع الامراض والغياب وكذلك تخفيض التعويضات التي ستدفع للعاملين في حالة وقوع الحوادث، فهناك عدة معايير عالمية للسلامة والصحة المهنية تتطلب من أصحاب العمل أن يكون لديهم خطة طوارئ في أماكن العمل، فالتحضير والجهوزية للطوارئ مبدأ متعارف عليه لحماية العاملين وصحتهم.

ان ما تشهده المنطقة حاليا من نشاطات زلزالية وهزات ارتدادية، فان تنفيذ خطة تدريب للعاملين بالتعاون مع الدفاع المدني واجراء تجارب الاخلاء سواء اكان في السكنات العمالية او في المصانع استعدادا لأي طارئ لا سمح الله، بات امرا ضروريا، وفي الوقت عينه تدعو النقابة جميع العاملين الالتزام بإجراءات الاخلاء وعدم الهلع والخوف، الرحمة لجميع ضحايا الزلزال في سوريا وتركيا.

النقابة تجدد مذكرة التفاهم مع جمعية (أرض ARDD)

سعياً من النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج والالبسة بتزويد العاملين والعاملات في القطاع بخدمات الدعم اللازمة لمواجهة شكاوى العنف والتحرش المرتبطة بالعمل والانتهاكات الأخرى بما في ذلك الخدمات القانونية والاجتماعية من خلال نظام إحالة مع مقدمي الخدمات الرئيسيين، فقد قامت النقابة بتجديد مذكرة التفاهم الموقعة مع جمعية النهضة العربية للديمقراطية والتنمية ARDD لمدة سنة اعتبارا من ٢٠٢٣/٢/١، وتأتي هذه المذكرة كجزء من الخدمات التي تقدمها النقابة للعاملين في القطاع بهدف تعزيز بيئة عمل للعمال خالية من العنف والتحرش والتمييز والاهتمام بالرعاية بالصحية النفسية للعاملين لديهم من خلال احالتهم إلى المراكز المتخصصة في الأردن، وكان ذلك من خلال التنسيق بين النقابة ومشروع عمل افضل/ الأردن.

النقابة تواصل شرح الاتفاقية القطاعية للعمال

قال رئيس النقابة الزميل فتح الله العمراني أن عمل النقابة متواصل ومستمر ودائم بهدف تحسين ظروف العمل، وعقد اتفاقيات عمالية قطاعية، تضمن المساواة في الأجور بين الجنسين، والإقرار بنظام عقد موحد للعمال والعاملات وتحسّين الأجور.

وأشار العمراني في ظل تواصله الدائم مع الشركات والمصانع والمنظمات الدولية بهدف شرح الاتفاقية القطاعية التي وقعتها النقابة مؤخرا مع الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات، والتي تشمل ٧٥ ألف عامل وعاملة في القطاع ان الاتفاقية تستمر لمدة ٣ سنوات وتتضمن زيادة سنوية للعمال مقدارها ٥ دنانير.تجدر الاشارة ان نقابتنا هي الوحيدة في المنطقة التي توقع على عقود عمل مسبقة ومتفق عليها ومنشورة في الجريدة الرسمية لحماية العمال الوافدين والمهاجرين واللاجئين. وأشار ان الاتفاقية تضمنت بنودا جديدة تصب في مصلحة العمال وتعزز العمل اللائق، وإضافة تعريفات جديدة بما يتوافق مع معايير العمل الدولية كتعريف اللجان النقابية، والتحرش والعنف والتمييز في مكان العمل. وأوضح الزميل العمراني والزملاء أعضاء الهيئة الإدارية في معرض تواصلهم الدائم مع العمال في مواقع العمل وفي مكاتب النقابة آلية الشكاوى المتعلقة بالعنف والتحرش في مكان العمل، حيث نصت الاتفاقية على أنه في حال تقديم شكوى من قبل أحد العمال الذين تعرضوا الى إساءة نتجت عن عنف أو تحرش، فيتم اتباع إجراءات الإحالة الواردة في المبادئ التوجيهية والمعايير الموحدة للاستجابة لحالات العنف والتحرش الواقع على العاملات والعاملين في قطاع الغزل والنسيج والألبسة، والصادر عن برنامج عمل أفضل.

وتحدث الزملاء أيضا عن اليات تعزيز دور المرأة في قطاع الغزل والنسيج وتوفير بيئة عمل داعمة للعاملات وضمان الحق في التمتع بفرص العمل ذاتها والحق في الترقية والأمان الوظيفي، والالتزام بعدم التمييز بالأجر بين العاملات والعمال الذين يؤدون العمل نفسه.

النقابة ترحب بالتراجع عن الغاء وزارة العمل

ترحب النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والالبسة بتصريحات الحكومة الاخيرة التي جاءت بلسان نائب رئيس الوزراء وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لتطوير القطاع العام ناصر الشريدة التي أعلن فيها تراجع الحكومة عن خطة الغاء وزارة العمل. وتثمن النقابة استجابت الحكومة لمطالب القطاع العمالي الذي رفض بكل نقاباته ومنها نقابة الغزل والنسيج توجه الحكومة السابق الغاء الوزارة، وتدعو لتفعيل دورها باعتبارها وزارة سيادية.

تعليمات حكومية حول الحضانات العمالية والإلتزام بالاتفاقيات العمالية

أصدرت وزارة العمل تعليمات بدائل الحضانات المؤسسية لعام ٢٠٢٣ وصدرت التعليمات بمقتضى المادة (٧٢ب) من قانون العمل الأردني لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته، وتم نشرها في الجريدة الرسمية في السادس عشر من شباط من عام ٢٠٢٣، وتسري أحكام التعليمات الواردة في القانون، على القطاع الخاص وتنفيذ على المؤسسة التي لا يتمكن صاحب العمل من تهيئة مكان مناسب لرعاية الأطفال. وجاء في المادة (٤) من التعليمات، أن تكون بدائل الحضانات المؤسسية التي يحق للعامل اختيار البديل المناسب منها على النحو الآتي: أن يتعاقد صاحب العمل مع دار حضانة أو أكثر في مناطق جغرافية متعددة ويكون للعامل حق اختيار الحضانة المناسبة له من دور الحضانة التي تعاقد معها صاحب العمل، وأن يتعاقد العامل مع دار حضانة يختارها على أن يساهم صاحب العمل بتغطية التكلفة المالية عن كل طفل. وقد استثنت المادة الخامسة من التعليمات الاتفاقيات الجماعية القطاعية والاتفاقية القطاعية الخاصة بالحضانات والتي وقعتها النقابة مع أطراف العمل في الأول من تشرين ثاني من عام ٢٠٢١ ونشرت في الجريدة الرسمية في وقت سابق حيث نصت المادة على الالتزام بعقد العمل المبرم بين الأطراف المعنية.

On the International Women's Day, the Union calls for amendment of laws to achieve equality

For more than a century, people started celebrating the 8th of March of every year being the International Women's Day. This event resulted from a work movement and was acknowledged by UN. The International Women's Day was first celebrated in 1911 in Austria, Denmark, Germany and Switzerland. In 1975, UN started officially celebrating this day.

It is a day to celebrate women's achievements in society and all political and economic areas. Originally, it was based on the notion of organized strikes and protests to raise awareness on issues of gender inequality.

Whereas the Union celebrates this International Women's Day, we call for amendment of all laws that discriminate against women and girls. Women shall be treated equally. Equality and equal opportunities in all political,

economic and cultural fields need to be maintained. Legislations need to be updated to become compatible with international conventions and agreements ratified by Jordan; on top of which Convention of Elimination of all forms of discrimination against women. In addition, it is necessary to create social environment to help women participate in labour market, provide appropriate transportation network to meet women's needs, and establish children nurseries to guarantee women's work in all situations and professions and ensure their advancement.

We, on this UN International Women's day, salute all women of all countries and Jordan in general, and those working in textile sector in particular, and wish them all the best.

Happy Women's Day.

Union welcomes retreat of MoL cancelation

The General Union for Textile and Garment Sector Workers welcomes official statements recently made by Excellency Nasser Alshrayedeh Deputy Prime Minister / Minister of State for Economic Affairs and Minister of Public Sector Development which he announced the step back of the Government to cancel Ministry of Labour (MoL).

The Union appreciates the Government's response to claims of workers, whose unions, including Trade Union of Textile Workers, rejected the previous intention of the Government to cancel MoL. Unions stressed the need to reactivate role of MOL being a sovereign ministry responsible for employment.

The Trade Union for Textile Sector Workers calls for the Government to create a comprehensive plan to develop and activate role of Ministry of Labour. At the same time, the Union hopes that the Government takes steps to restructure MoL in compatible with the Royal Vision of Administrative Development and Modernization, and expand

Official Instructions on work nurseries in compliance with Labour Agreements

Ministry of Labour issued recently Instructions of Alternatives of Institutional Nurseries for year 2023. Instructions were issued pursuant to Article 72/b of Jordanian Labour Law for 1996 and amendments. They were published at the Official Gazette on 16 Feb. 2023. Instructions are enforced on the private sector establishments if the employer is unable to provide an appropriate place for children care.

Article 4 of the instructions states that alternatives of the institutional nurseries which the worker may opt to select a proper one shall be as follows: the employer shall outsource a nursery or more at various geographic places where the worker may select any of them to send kids to. The employer shall pay cost per each kid.

Article 5 of the instructions excludes sectoral collective agreements and special sector agreement of nurseries that were signed by the Union and Employers on 1 Nov. 2021 and published at the Official Gazette then. The Article states that parties shall comply with signed work contract.

Safeguard of social security; workers' haven is mandatory

The Government acted well upon rejection of the proposed draft amendments of the Social Security Law submitted by Social Security Corporation (SSC). Later, SSC sufficed with minor amendments concerning early retirement, and re-calculation of pension formula which brought relief to workers.

SSC stressed that the reason for cancellation of proposed amendments of health insurance provision of early retirees, old age retirement, increase of early retirement age for workers of hazardous jobs, and calculation of pension salary was due to lack of detailed and clear actuarial evaluation scheme.

The first draft of amendments of the social security law was cancelled in agreement between SSC Board and the Ministerial Economic Development Committee. Health insurance was dropped out to allow time to conduct actuary evaluation in partnership with stakeholders. In addition, old age shall stay as is: 60 years for males and 55 for females.

The General Trade Union of Workers in Textile, Garment and Clothing Industries (the Union), which had requested withdrawal of the proposed amendments, welcomes response of the Government and SSC Board to the requests of trade unions and civil society organizations. Hearing different viewpoints indicates importance of partnership in any process of amendments of either social security or labour laws presently or in the future for the benefit of workers.

In this regard, the Union would like to stress that enhancement of social protection scheme is of top importance to improve workers' situations in all sectors. Future of hundreds of thousands of workers is connected to SSC. Therefore, it is mandatory to conduct periodic actuary evaluations to check SSC actual financial situation and learn necessary requirements to enhance its financial capability. Furthermore, we urge SSC and its Investment Fund to focus on investment of SSC assets to help remain able to meet insurance obligations.

We, at the Union, are not against having a health insurance scheme provided by SSC to the workers, but we believe we are in need of well-prepared health insurance that is properly designed to all SSC subscribers, retirees and beneficiaries. It needs to rely on fair and just basis as well as cost is borne by all parties to include the Government and employers.

In this regard, the Union would like to urge SSC and its inspectorates to enhance inspection visits to stop any violation or infringements of workers' wages, work conditions and benefits. Further, the Union would like to reserve proposed amendments related to decrease of subscription fees of workers under 30 years of age. Such amendment shall affect SSC financial solvency, and is considered a violation of Article 6 of the Constitution which states that Jordanians are equal before the Law. Thus, contributions of workers under 30 years of age shall not differ from others.

Do you know?

The Sectoral Collective Agreement that was recently signed by both the Trade Union of Textile Workers and Employers Association referred to several benefits for Jordanian female workers; on top of which are offering annual salary increase, transportation, lunch meal and kids' nursery.

Under a title of "Job security and annual salary increase for employees and supervisors", Article 6 of the Agreement defines the worker who works at the textile sector and receives a monthly salary of less than JDs 400 whether cash or in-kind.

The worker, regardless of nationality, shall receive annual cash salary increase as follows: Each new employee who completed one year or more of service shall receive JDs 5 to be added to the current wage, each new employee who has not completed one year of service yet shall receive JDs 5 upon completion of one year as of date of work start, and shall become effective on an annual basis during validity of work contract.

النقابة

رئيس التحرير
فتح الله العمراني

جميع المراسلات ترسل باسم الهيئة الادارية للنقابة
تلفون: 4649962 - فاكس: 4632469
عمان - الاردن - الموقع الالكتروني
WWW.JTGCU.ORG

هذا العدد بدعم من منظمة فريديرش إيبرت الألمانية
FRIEDRICH EBERT STIFTUNG